المسؤولية الاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية
حالة "لافارج الجزائر"

بوعلام عبد اللطيف
اشراف أ.د /دراس عمر
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة:

إن ظهور العولمة الاقتصادية التي تعتبر امتداد لنظام الرأسمالي خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي مطلع تسعينيات القرن الماضي في انتشار واسع لشركات متعددة الجنسيات. أصبحت تلعب دورا هاما في توجيه اقتصاديات العالم بفضل استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في مناطق مختلفة من العالم واحتكارها التكنولوجية الحديثة والمهارات العالية من الكفاءات المتخصصة في ميدان التسيير والتنظيم والإنتاج والتمويل والتسويق لمنتجاتها من السلع والخدمات وتوظيف الآلاف من العمال واستهلاك كميات هائلة من الموارد الطبيعية والمالية لتحقيق اكبر ربح ممكن وزيادة رأسمالها. وبذلك تمكنت من التحكم أكثر فأكثر في الأسواق العالمية وإخضاع الدول خاصة النامية منها لازالت جميع العراقيل والإجراءات التي من شانها أن تعيق حركة رؤوس أموالها وإعطاء حرية لاقتصاد السوق [1].

هذا التوجه الذي يقوم على تعظيم أرباح عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية دون مراعاة الجانب الاجتماعي والبيئي للمجتمع المحلي، جعلها عرضتا للعديد من لانتقادات من قبل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تحملها مسؤولية انتشار الفقر، تدهور السلامة والصحة المهنية للعمال، الفساد، تلوث البيئي، الاحتباس الحراري، ارتفاع منسوب المياه. ...الخ خاصة في الدول النامية. هذه الانتقادات آدت إلى تبني شركات متعددة الجنسيات مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأداة حديثة في التسير عن طريق تخصيص جزء من أرباحها من اجل المساهمة في تنمية وتطوير المحيط الذي تعمل فيه وبذلك تتمكن من تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية التي يرغبها المجتمع المحلي.

بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق وتبني التعددية الحزبية نتجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 التي كانت تمثل 96 % من مدا خيلها من العملة الصعبة، حيث تراجعت إلى أكثر من النصف أي من 12.7 مليار دولار إلى 7.26 مليار دولار، وقبول شروط صندوق النقد الدولي من اجل إعادة جدولة ديونها الخارجية التي بلغت 29.48 مليار سنة 1994، التي كانت ترمي إلى تقليص النفقات العمومية، إلغاء الدعم مع تحرير الأسعار المواد الغذائية، تحرير التجارة الخارجية، توجه نحو خوصصة القطاع العام وتعظيم دور القطاع الخاص مع تطوير المنظومة المالية والجنائية بهدف استقطاب الاستمارات الأجنبية[2]. سمح هذا الانفتاح بارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث عرفت فترة مابين 1995-2001 تدفقات مالية مقبولة حيث انتقلت من 25 مليون دولار سنة 1995 إلى مليار و190 مليون دولار سنة 2001 أي بنسبة 73 % ففي إطار الشراكة الأجنبية تم تجسيد 102 مشروعا استثماريا سنة 2006 وارتفاع عدد الشركات الأجنبية إلى 8458 وذلك حسب إحصاءات مركز السجل التجاري الوطني.

هذه التحولات تجعلنا نتساءل عن مساهمة شركات متعددة الجنسيات كشركة لافارج الجزائر في تفعيل المسؤولية الاجتماعية كأداة تسعى من خلالها إلى تطوير وتنمية الحماية الاجتماعية والبيئية للمجتمع الجزائري التي تعتبر كتجربة جديدة لم تتعود عليها الشركات الوطنية؟

أولا: المسؤولية الاجتماعية كأداة حديثة للتسيير الشركات:

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من بين المفاهيم الحديثة التي أصبحت تتبناها الشركات في علاقتها مع محيطها الداخلي والخارجي الذي تعمل فيه، حيث يعرف Haward Bowen المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها " توجه رجال الأعمال إلى تحقيق سياسيات واتخاذ قرارات ومتابعة خطط التي تؤدي إلى الاستجابة للأهداف والقيم التي يرغبها فيها المجتمع " [3] كما يعرفها Mc Williams و Siegel "بالوضعية التي تكون فيها المؤسسة ملتزمة بنشطات التي تحسن من الحياة الاجتماعية " أما Vogel يرى أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن "ممارسات التي

تعود بالنفع على المجتمع بطريقة تتعدى ما تهدف المؤسسة إلى فعله "و Pasquero يعرفها على انها" مجموعة من الالتزامات مكتسبة بطريقة قانونية او تطوعية الاختيار من خلالها تضمن المؤسسة نموذج مواطنة في وسط معين، يؤدي بها إلى توسيع طموحاتها من المردودية الاقتصادية وينعكس ذلك على المجتمع والمحيط " أما بالنسبة Wood و Wartick "المؤسسات لهم مسؤولية عامة للنشطات التي تكون لها أثار على المجتمع، وفي ذات السياق يعرف Welfare "المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة تلبية العوامل الخارجية التي تعكسها أنشطة السوق، هذه العوامل لها تأثير سلبي أو ايجابي على منتوج المؤسسة"[4]. وعرفها الخالدي بأنها الالتزام نحو الجمهور العام والمجموعات الاهتمامات المميزة بعمل المنظمة كالعاملين والمساهمين والموردين والموزعين وغيرهم بما يحقق توقعاتهم من المنظمة ويعرف عبد الناصر والسياقي بأنها القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات المنظمة بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال تفاعلها بمسؤوليتها الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية [5].

ترتكز مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات على ثلاثة مجالات، المجال الأول هم أصحاب المصالح ونعني بهم كل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي لها تأثير مباشر قرارات الشركة وهما نوعين، النوع الأول الذي يمثل الأطراف الداخلية كالعاملين، حملة الأسهم، المسيرون. أما النوع الثاني فهم أطراف خارجية والذين يتكونون من العملاء، الموردون، السلطات المحلية، والجمهور العام. أما المجال الثاني حماية البيئة حيث ظهرت في الآونة الأخيرة هيئات ومنظمات من المجتمع المدني شكلت جماعة ضاغطة تنادي بحماية البيئة من التلوث الذي يصيب الماء والهواء والأرض حيث تحمل هذه الأخيرة المسؤولية لشركات في ظهور هذه المشاكل المتعلقة بالبيئة. وأخيرا مجال رفاهية المجتمع حيث يتطلب هذا المجال تطوير وتنمية رفاهية الرغبات والأنشطة التي تهدف إلى الرفاه الاجتماعي للمجتمع المحلي.[6]

ثانيا: واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر:

أصبحت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كغيرها من المؤسسات في العالم تعيش تحديات عديدة سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي خاصة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق. يفرض عليها تبني إستراتجية جديدة تواكب هذا

التحول، تقوم على آليات وأدوات تستجيب لهذه التحديات. أن الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كجزء من هذه الإستراتجية يسمح لها بتطوير وتنمية المحيط الذي تعمل فيه من الشركاء الاقتصادين والاجتماعين كالعمال، العملاء، الموردين، المنظمات والجمعيات المجتمع المدني مهتمين بحماية المستهلك وحماية البيئة، السلطات المحلية وآخرين. فتوفير شروط عمل مناسبة، كمنح امتيازات مادية، التكوين المستمر، الوقاية والحماية صحة وسلامة العمال، ضمان حقوق العمال،حقوق المستهلك، شفافية في تعامل مع زبائن والموردين وضع برامج وخطط لحماية البيئة. هذا كله يؤدي إلى الاستقرار الداخل المؤسسة والمحافظة على صورتها في المجتمع بما يضمن لها التوازن بين اهذافها الاقتصادية والاجتماعية. لكن واقع مواكبة المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية في الجزائر سواء كانت عمومية آو خاصة، صغيرة أو متوسطة تبقى محدودة . بسبب عدم استكمال القوانين والإجراءات التي تنظم انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد مسير إداريا إلى اقتصاد الحر، فالمؤسسة الاقتصادية مازالت تتحمل اختيارات ونتائج السلبية لسلطات الرسمية، بالإضافة إلى قوة تأثير اللوبيات والجماعات الضاغطة على الحكومة التي تستفيد من استمرار هدا الوضع في تحقيق مصالحها على حساب المجتمع رغم مصادقة الجزائر على العديد من اتفاقيات ومعاهدات دولية وإقليمية في السنوات الأخيرة تلزمها باحترام حقوق الإنسان، حماية البيئة وتنوع البيولوجي، مكوكية محاربة الفساد وتبيض الأموال، حقوق العمال المضمن الصحة والسلامة المهنية لهم، تطوير المسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة والمؤسسة تجاه المجتمع . فتجسيد الشركات الوطنية في إعداد إستراتجية المنافسة والتنمية تبقى صعبة المنال بسبب العراقيل البيروقراطية، اقتناء القروض البنكية، نظام جبائي معقد، سوق موازية، بعض الممارسات للشركات منها التهرب من دفع الاقتطاعات التامين الاجتماعي، التهرب الضريبي، العمل غير المصرح المنافسة غير الشريفة تصعب من إيجاد مكانة لشركات المتوسطة والصغيرة في السوق المحلية والدولية، يضف الى هذا كله ضعف النشاط النقابي المتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يهيمن على القطاع العام وتهميش النقابة المستقلة وتاثير هذه النقابات على القضايا الكبرى ضعيف . على مستوى قانون العقوبات في مجال محاربة الفساد غير صارم في

الجزائر رغم وجود إجراءات واليات في إطار الشفافية والمحاسبة في نشاط الشركات، غياب مجتمع مدني حقيقي بسعى إلى الضغط لتبني المسؤولية الاجتماعية كما حدث في الدول المتقدمة في مجال حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي. (7)

ثالثا تعريف بالشركة لافارج الجزائر:

لافارج شركة عالمية رائدة في إنتاج وتحويل مواد البناء تأسست سنة 1833 م على يدAugeste Pavin de Lafarge بفرنسا حيث ا صبحت أول شركة فرنسية منتجة للاسمنت. كان ظهورها على لاول مرة على مستوى العالمي اثر تصديرها ل 11000 طن من اجل بناء قناة السويس في مصر سنة 1864 م، ثم توسع نشاطها بعد ذلك في عدة مناطق من العالم بعدما قامت بشراء أصول أو الاندماج مع شركات أخرى بهدف زيادة حصتها في السوق وزيادة رأسمالها، كان آخرها الاندماج مع شركة سويسرية تحت اسم "هولسيم لافارج ". وهي الآن متواجدة عبر 90 دولة في 2300 موقع وتشغل حوالي 000 90 عامل يبلغ رقم إعمالها أكثر من 32 مليار فرك سويسري.

تعتبر" لافارج " السوق الجزائرية سوقا واعدة في قطاع البناء الذي عرف نموا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل الو رشات الكبرى التي أطلقتها الدولة من اجل توسيع بنيتها التحتية من طرق ومطارات وسدود إلى. ...الخ، لهدا قامت بإنشاء فرع لافارج الجزائر عبر تلاتة وحدات لإنتاج وبيع الاسمنت وهي وحدة مسيلة، وحدة بسكرة ووحدة عقاز بطاقة إنتاجية تقدر 11,9 مليون طن سنويا من الاسمنت وهي تشغل حوالي 2650 عامل. و1300 شركة مناولة.(8)

رابعا: المسؤولية الاجتماعية كجزء من الإستراتجية العامة لشركة لافارج :

تأتي سياسة المسؤولية الاجتماعية كجزء من الإستراتجية العامة لشركة "لافارج هوسيم" التي تهدف إلى تنمية وتطوير المحيط الذي تعمل فيه عن طريق تفعيل مجموعة من آليات والبرامج التي تسمح لها بالمحافظة على مكانتها في السوق. هذه الإستراتجية ترتكز اولا: تغطية حاجيات الزبائن: تسعى شركة لافارج الى دراسة احتياجات الزبائن بدقة وعناية وأسس علمية من اجل تقديم أفضل المنتوجات بما يحقق رضا عند المستهلك عام والخاص لهذا في تخصص مليارات الدولارات

وهذا ما يجعلها تختلف عن الآخرين من المنافسين. ثانيا: زيادة أرباح أصحاب الأسهم عن طريق اعتماد مجموعة من المؤشرات فعالة في الجانب المالي من اجل التقليل من تكاليف الإنتاج مع إعادة النظر في طريقة الاستثمار التقليدية حيث تقوم شركة لافارج تحسين المنتوج بأقل التكاليف مما يزيد من مردودية الأسهم. ثالثا: توفير للعمال أفضل الشروط للعمل في بيئة تحافظ على سلامة وامن هؤلاء العمال وتؤمن بثقافة المؤسسة أين يجد كل عامل الفرصة لتطوير مؤهلاته العلمية والتقنية مع الاعتراف بكل مجهود يقدمه ذلك العامل في العمل سواء من خلال المكافأة المادية أو المعنوية. رابعا: المساهمة في حماية البيئة عن تقديم حلول للمشاكل والقيام بالمبادرات مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني من شانها التقليل معاناة المجتمع المحلي. (9)

خامسا: اليات وبرامج المسؤولية الاجتماعية لشركة لافارج الجزائر:

- **كيفية تعامل مع الزبائن:**

تمثل السوق الجزائر سوقا واعدة حيث أنها تشهد في السنوات الأخيرة وتيرة كبيرة في قطاع البناء من بناء سكنات وانجاز الطرقات والسدود وسكك الحديدية. ...الخ لهذا تسعى شركة لافارج تغطية كل الطلبات سواء بالنسبة شركات العمومية أو الخاصة من مواد البناء بجودة عالية ومقاييس علمية. كما أنها تتعامل مع زبائنها بطريقة منظمة ومرنة وشفافة باستعمال التقنيات التكنولوجيات الحديثة.

- **قواعد امن وسلامة العمال:**

تولى شركة لافارج أهمية كبيرة لمسالة امن وسلامة العمال من خلال إنشاء مدرسة الأمن والسلامة المهنية التي تقوم ببرمجة تكوين دوري ومستمر للعمال من اجل التعلم قواعد وطرق الحماية من أخطار المهنية. ثم تأتي مديرية الأمن الداخلي التي تقوم بمراقبة ما مدى تطبيق واحترام هؤلاء العمال لهذه القواعد بالإضافة إلى الاعتماد توعية العمال بصفة دورية عن طريق الاجتماع مع المسؤولين والعمال لتعريف بأسباب التي تودي إلى وقوع حوادث العمل..

- **استثمار في تنمية وتطوير كفاءة العمال:**

تقوم شركة لافارج بتوظيف 95 % من احتياجاتها من العمال الجزائريين وترقية 250 إطار، تطوير الكفاءات المهنية عن طريق التكوين بتخصص4 أيام في السنة لكل عون أما بالنسبة للتقنين والمهندسين فهناك برامج لتكوين يحصلون من خلالها على شهادات ذات مستوى الدولي. الشراكة مع المؤسسات الجامعية من اجل القيام البحوث وإعداد ماستر في مجال ترقية منتوجات البناء للطلبة الذي سوف يتم إدماجهم فيما بعد في الشركة.

- **حماية البيئة:**

قامت شركة لافارج الجزائر في اطار المساهمة في حماية البيئة غرس 2 000 شجرة زيتون محيط وحدة مسيلة، ايضا اعادة رسكلة النفايات التي تعد الاولى من نوعها في الجزائر سواء بالنسبة لمخلفات الشركة أو تقديم مساعدات الشركات الأخرى في هذا المجال حيث قامت بالاتفاق مع وزارة البيئة بإعادة رسكلت نفايات الأدوية المنتهية صلاحيتها، وهي مستعدة لنقل هذه التجربة لشركات الأخرى.

الخاتمة:

إن استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ينظر إليها على أنها شركات تأتي من اجل نهب ثروات واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية ولا يهمها الجانب الاقتصادي او الاجتماعي او البيئي للمحيط الذي تعمل فيه. لهذه الأسباب قامت باعتماد على المسؤولية الاجتماعية كأداة في التسيير من اجل تغير هذه الصورة والحصول على القبول من طرف المجتمع المحلي.

تسعى الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى جلب استثمارات الأجنبية كوسيلة لما تتوفر شركات متعددة الجنسيات من موارد مالية وبشرية وتكنولوجية عالية لمساعدتها في حل المشاكل التي تعاني منها خاصة بعد فشل السياسات السابقة في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري. شركة لافارج الجزائر من هذه الشركات جاءت لاستثمار في مجال إنتاج مواد البناء لتلبية السوق المحلية التي تشهد دينامكية كبيرة في قطاع البناء.

تجربة شركة لافارج الجزائر في تبني المسؤولية الاجتماعية كجزء من إستراتجيتها العامة تساهم كل سنة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وذلك بتفعيل آليات

وبرامج ترتكز على ثقة وشفافية في التعامل مع الزبائن، توفير شروط عمل مناسبة هدفها الحرص على صحة وسلامة العمال، منح فرصة لكل عامل تطوير كفاءته العلمية والمهنية مع الاعتراف بكل مجهود يقوم به في العمل سواء ماديا او معنويا، العمل مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المعنية عن طريق القيام بنشاطات ومبادرات من انها المساهمة في حماية البيئة.

-قائمة المراجع:

(1)- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الدول العربية، دار حامد لنشر والتوزيع –عمان- الأردن ص- ص 229 –23

(2)- عبد المجيد بوزيدي، تعينيات الاقتصاد الجزائري، هوم للنشر والتوزيع، الجزائر 1999

-(3) Jean Pascal Gond , La responsabilité sociales de l'entreprise, presses universitaire de France 2008 p 12

-(4) Florent Pestre , la responsabilité sociale des entreprise multinationales, edition L'Harmattan 2013 p25

(5)- ناصر جرادات وعزام ابو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعية الشارقة 2013 ص 28

(6)- ناصر جرادات وعزام ابو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعية الشارقة 2013 ص ص 36 -37